

«الشان»: قائمة الشركات الموقوفة تصيب سمعة البورصة وهيئة أسواق المال بالضرر



تراجع مخصصات «الخليج» بنحو 35,2 مليون دينار وراء أرباح البنك في 2011



ارتفاع هامش ربح البنك إلى 14٪ بنهاية 2011

ما قيمته 186,1 مليون دينار، لتبلغ 4785,9 مليون دينار، وهو ارتفاع تقارب نسبته 14، مقارنة بجملة أصول بلغت 4599,8 مليون دينار، في 2010، حيث ارتفعت الأصول الحكومية (سندات خزينة وسندات البنك المركزي)، بنحو 1,9٪، أي نحو 16,2 مليون دينار، إذ بلغت جملة هذه الأصول نحو 847,7 مليون دينار، مقارنة بنحو 831,5 مليون دينار، في العام الذي سبقه (2010)، ويعزى ذلك إلى ارتفاع سندات بنك الكويت المركزي بنحو 119,4 مليون دينار، وصولاً إلى نحو 429,5 مليون دينار، مقابل 310 ملايين دينار، في العام الذي سبقه، بينما تراجع بند أدوات وسندات خزينة بنحو 103,2 ملايين دينار، لتبلغ ما يقارب 418,2 مليون دينار في 2011، عن مستوى 2010، حيث بلغت قيمتها آنذاك، نحو 521,5 مليون دينار. وارتفعت محفظة القروض والسلف، (قروض البنوك والعملاء)، بنحو 165,1 مليون دينار، إلى 3368,2 مليون دينار في 2011 (وتتمثل نحو 70,4٪ من إجمالي أصول البنك) مقارنة مع 3203,2 ملايين دينار في العام 2010، (وتتمثل نحو 69,6٪ من إجمالي أصول البنك). وتراجع إجمالي قيمة القروض غير المنتظمة إلى نحو 514,6 مليون دينار (ويبلغ حجم مخصصاتها نحو 77,4 مليون دينار) مقابل نحو 641,9 مليون دينار، في 2010 (وحجم مخصصاتها نحو 173,9 مليون دينار)، ونتج عن ذلك تراجع مستوى مخاطر الائتمان، والتي انخفضت نسبتها إلى نحو 14,9٪، قياساً بنحو 19٪، في 2010، وتراجعت نسبة مخاطر رأس المال (التحويل) بنحو طفيف، حين بلغت هذه المخاطر نحو 7,2٪، بعد أن كانت قد بلغت 7,6٪، في 2010. ويشير تحليل البيانات المالية للبنك إلى أن معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) قد بلغ نحو 7,3٪، وهو أعلى من مستوى مثيله في 2010 والبالغ 4,7٪، كذلك بلغ معدل العائد على أصول البنك (ROA) نحو 0,65٪، وهو أعلى من مستواه المحقق، في نهاية 2010، والبالغ 0,41٪، وسجل العائد على رأسمال البنك (ROC)، نحو 12,2٪، مقارنة بنحو 7,6٪، في 2010. وقد أعلن البنك نيته توزيع أرباح بنحو 5 أسهم منحة، وذلك بعد التوقف عن توزيع أي أرباح لمدة 3 سنوات على التوالي، وقد بلغت ربحية السهم الواحد (EPS) نحو 12 فلساً، وهي أعلى من مستوى ربحية السهم المحققة في 2010، والبالغة نحو 8 فلس، أما مضاعف السعر على القيمة الدفترية للسهم (P/B) فقد بلغ نحو 3 مرات، وهو أدنى (أفضل) من مستوى مثيله لعام 2010، والذي كان قد سجل 3,5 مرات، ويبدو أن البنك قد وضع قدميه بثبات على الطريق الصحيح، بعد عثرته الكبيرة.

تناول تقرير الشان الاقتصادي النتائج المالية لبنك الخليج عن السنة المالية 2011 حيث تشير هذه النتائج إلى أن البنك حقق أرباحاً بعد خصم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة العمالة الوطنية والزكاة، بلغت نحو 30,6 مليون دينار مقابل نحو 19,1 مليون دينار في 2010، أي بنسبة ارتفاع بلغت 60,7٪ أي نحو 11,6 مليون دينار، وارتفع هامش صافي الربح إلى نحو 14٪ بعد أن بلغ 7,4٪ في 2010.

ويلاحظ من تحليل البيانات المالية للبنك أن السبب الرئيسي لتحقيق الأرباح يعود إلى تراجع المخصصات (المحددة والعمالة) بنحو 35,2 مليون دينار أي نحو 31٪ وصولاً إلى 78,6 مليون دينار مقارنة مع 113,8 مليون دينار في 2010، كما قام البنك باحتساب نحو 10,7 ملايين دينار كقروض مستردة (تمثل صافي الفرق بين القروض المشطوبة والقروض المحققة خلال السنة) الأمر الذي أدى إلى تراجع صافي المخصصات من نحو 78,6 مليون دينار، إلى نحو 67,9 مليون دينار.

وتراجعت إيرادات التشغيل بنحو 40 مليون دينار، أي نحو 15,5٪، حين بلغت نحو 218 مليون دينار مقارنة مع 258 مليون دينار، ويعود السبب في ذلك التراجع إلى تراجع صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية والشبكات بنحو 16,1 مليون دينار، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 50٪، وصولاً إلى 16,1 مليون دينار مقارنة مع 32,2 مليون دينار في 2010، وتراجع بند أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع بنحو 14,4 مليون دينار أي نحو 66,4٪، حين بلغ نحو 7,3 ملايين دينار، مقارنة مع 21,6 مليون دينار في 2010، وتراجعت، أيضاً، إيرادات الفوائد بنحو 8,3 ملايين دينار، أي نحو 4,6٪ وصولاً إلى نحو 172,5 مليون دينار، مقارنة مع نحو 180,8 مليون دينار في 2010.

وبلغ متوسط تكلفة الفائدة المدفوعة نحو 1,6٪، مقارنة بنحو 1,9٪، في 2010، وتراجع، أيضاً، متوسط الفائدة القبوضة، والذي بلغ نحو 4,5٪، مقارنة بنحو 4,7٪، في 2010. وتراجع إجمالي مصروفات الفوائد بنحو 14,1٪، وهو تراجع أعلى من مثيله الخاص بإجمالي إيرادات الفوائد البالغ نحو 4,6٪، كما أسلفنا سابقاً، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي إيرادات الفوائد بنحو 2,5٪ حين بلغ نحو 105,9 ملايين دينار مقارنة مع 103,4 ملايين دينار في 2010، كذلك تشير الأرقام إلى انخفاض نسبة مخاطر السيولة إلى نحو 103,5٪، بعد أن بلغت نحو 105,9٪، في نهاية 2010، وبلغ معدل مخاطر الفائدة نحو 0,910 مرة، وهو أدنى بقليل من مستوى مثيله في 2010، الذي بلغ 0,953 مرة. ومن جهة أخرى، ارتفعت جملة أصول البنك

بينما في الوقت الحاضر، عادت الشركات إلى العمل بأغراضها، ولم يعد مجدياً ترك هذا الخليط من شركات تعمل وأخرى تنتظر عودة انتفاخ أسعار الأصول، وعليه لا بد من خفض المعروض من الأسهم ليتناسب مستوى الطلب الحالي، ويوجه الطلب إلى الشركات المتفرغة لتحقيق أغراض الاستثمار الحقيقي. وهيئة أسواق المال، هيئة رقابية، من ضمن أهم أغراضها، توجيه أسواق المال لخدمة متطلبات الاقتصاد الكلي، أو خفض الضرر عليه، وغربة الشركات المدرجة طريق رئيسي لتحقيقه.

يبقى هذا الفراغ الكبير، الذي خلفه الخلاف القديم مع مجلس المفوضين، ونحن نعتقد أنه لا مصلحة للحكومة ولا لمجلس المفوضين في استمرار الفراغ، ودفعت الكويت الكثير نتيجة تبعاته، وتعييب على الحكومة السابقة أنها سعت إلى استئناف حكم محكمة أول درجة، ورغم عدم ضلوعنا في الجانب القانوني، إلا أننا مازلنا نعتقد بسلامة موقف المفوضين الثلاثة، وإذا كان هناك سبيل قانوني أو سياسي لإصلاح الضرر، فالأبد من اتخاذ قرار فيه، وبإسراع ما يمكن.



هل يتأثر السوق بإيقاف تداول 9 شركات؟

البورصة وهيئة ويسء ذلك للشركات الأخرى المدرجة. وفي زمن ما يسمى بالرواج، أي قبل سبتمبر 2008، وخلالها كانت السيادة لمدرسة اقتصادية ومن الواجب النظر في تظلمها والحكم له أو عليه. ما هو غير مقبول، هو عدم اتخاذ أي إجراء، فقائمة الشركات الموقوفة عن التداول طالست، وتزداد طولاً بمرور الزمن، ومن دون أخذ إجراء، سيصيب الضرر سمعة

التداول، ومن حق الشركات، التي ألغى إدراجها أو مهددة به، أن تعترض على القرار، وعليها أن تثبت أنها قامت بكل ما يفترض أن تقوم به لاستئناف تداولها، ومن الواجب النظر في تظلمها والحكم له أو عليه. ما هو غير مقبول، هو عدم اتخاذ أي إجراء، فقائمة الشركات الموقوفة عن التداول طالست، وتزداد طولاً بمرور الزمن، ومن دون أخذ إجراء، سيصيب الضرر سمعة

المؤشرات الأولى لممارسات التيار الإسلامي غير مريحة

وأمام تلك القوى الإسلامية هناك مسارات العنف والفساد، ومن الطبيعي أن يختار الناس، بعدها، أكثر القوى تنظيمياً واضطهاداً عند أول فرصة تتاح لممارسة حقهم الديمقراطي. ولأن الكويت دولة غير تقليدية، حيث عنصر الثروة ومعه القدرة على البناء والاستقرار، وهو عنصر محدود، ووفرتها - أي الثروة - فقط في الزمن القصير، فلا بد من حصافة استخدامهما، وعليه لا يفترض أن يهدر ذلك الوقت المحدود بممارسة التجربة والخطأ.

في شخوصهم وانحرفت إلى مسارات العنف والفساد، ومن الطبيعي أن يختار الناس، بعدها، أكثر القوى تنظيمياً واضطهاداً عند أول فرصة تتاح لممارسة حقهم الديمقراطي. ولأن الكويت دولة غير تقليدية، حيث عنصر الثروة ومعه القدرة على البناء والاستقرار، وهو عنصر محدود، ووفرتها - أي الثروة - فقط في الزمن القصير، فلا بد من حصافة استخدامهما، وعليه لا يفترض أن يهدر ذلك الوقت المحدود بممارسة التجربة والخطأ.

الإنقاذ الوطني. وجاءت نتيجة الانتخابات، لمبررين: الأول، وضع البلد المزري بعد تحول الفساد إلى آفة ووباء، وكانت غالبية تلك القوى الإسلامية خارج السلطة بقرار شعبي جسده نتائج انتخابات مايو 2009، ولعبت القوى الإسلامية، في حركة قادها شباب، دوراً رئيسياً في التصدي الشعبي للفساد، والثاني، أنه جاء اتساقاً مع الاتجاه الإقليمي العام، بعد تغيير دموي - في معظمه - لمشروعات حكم عربية اختزل حكامها الدولة

ذكر تقرير الشان الاقتصادي ان هناك شبهة إجماع على أن للقوى السياسية الإسلامية والداعمين لها 22 مقعداً في البرلمان الجديد، أو نحو 44٪ من القوة التصويتية فيه، تلك كانت إرادة الناخبين في انتخابات 2012/2، والاحتكام إلى صناديق الاقتراع هو الآلية السلمية والمحترمة لتداول السلطة، ولا بد لمعارض تلك القوى أن يحترم تلك الآلية، وله أن يحتكم إلى ما ألت إليه تجربة الجزائر البائسة عندما قررت ألا تحترمها مع جبهة



واصل..

24,1689 مليار دينار

جملة الإيرادات المحصلة بنهاية يناير الماضي

للسنة المالية الحالية، بكاملها، نحو 1,1382 مليار دينار، أي ان المحقق سيكون أكثر. للسنة المالية الحالية، بكاملها، بنحو 465,1 مليون دينار، عن ذلك المقدر، إذا افترضنا استمرار مستوى الإيرادات غير النفطية بالمعدل الشهري المذكور نفسه. وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19,435 مليار دينار، وصرف فعلياً - طبقاً للنشرة - حتى 2012/1/31، نحو 9,793 مليارات دينار، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 979,3 مليون دينار، لكننا ننصح بعدم الاعتدال بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكن لم تصرف، فعلاً، كما ان الإنفاق في الأشهر الأخيرة من السنة المالية يكون أعلى من مثيله في الأشهر الأولى، ورغم أن النشرة تذهب إلى خلاصة مؤداها أن فائض الموازنة، في نهاية الـ 10 اشهر من السنة المالية الحالية، قد بلغ نحو 14,3759 مليار دينار، إلا أننا ننشر هذا الرقم من دون النصح باعتداله، إذ نعتقد أن رقم الفائض الفعلي للموازنة، في هذه الشهور العشرة، سيكون أقل من الرقم المنشور، فالمعدل الشهري للإنفاق سيكون تصاعدياً، بما يعمل على تقليص رقم الفائض الفعلي للموازنة، كلما تقدمنا في شهور السنة المالية، وتتوقع أن يكون أقل، مع صدور الحساب الختامي، بين 10 و11 مليار دينار، وإن اعتمد مستواه، بشكل رئيسي، على التطور في أسعار النفط وبقاء الإنتاج عند المستوى الحالي.

استعرض تقرير الشان الاقتصادي الأسبوعي تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة في يناير 2012 الذي أظهر استمرار الارتفاع في جانب الإيرادات، فحتى 2012/1/31، - 10 أشهر من السنة المالية الحالية 2012/2011 - بلغت جملة الإيرادات المحصلة نحو 24,1689 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 79,8٪ عن جملة الإيرادات المقدرة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة نحو 13,4453 مليار دينار، وبارتفاع، قاربت نسبته 42,9٪، عن مستوى جملة الإيرادات المحصلة، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفاتنة 2011/2010، والبالغة نحو 16,9087 مليار دينار.

وفي التفاصيل، تقدر النشرة الإيرادات النفطية الفعلية، حتى 2012/1/31، بنحو 22,8328 مليار دينار، أي أعلى بما نسبته 85,5٪ عن الإيرادات النفطية المقدرة، للسنة المالية الحالية، بالكامل، والبالغة نحو 12,3071 مليار دينار، وبما نسبته 94,5٪ من جملة الإيرادات المحصلة، وذلك بفضل ارتفاع إنتاج وأسعار النفط، وما تحصل، من الإيرادات النفطية، خلال 10 أشهر من السنة المالية الحالية، كان أعلى بنحو 7,0402 مليارات دينار، أي بما نسبته 44,6٪، عن مستوى مثيله، خلال الفترة نفسها من السنة المالية الفاتنة. وتم تحصيل ما قيمته 1,3361 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 133,610 مليون دينار، بينما كان المقدر في الموازنة، ضياع مستقبل وطن جميل.